

الرقم: 798/ص.خ

التاريخ: 2015/06/07

- تعميم -

1. الوكالات العامة والخاصة (بين أشخاص سوريي الجنسية):
تقبل الوكالات المصدقة أصولاً من أجل القيام بعمليات البيع والشراء أو القيام بفتح حساب للمستثمر أو القيام بتحويل عائلي أو ارثي أو أي قيد من قيود الملكية شريطة عدم مضي شهر واحد من تاريخ التصديق.
2. الوكالات العامة أو الخاصة من شخص أجنبي أو عربي إلى شخص سوري الجنسية أو بين أشخاص أجنبي أو عرب:
تقبل هذه الوكالات للتداول بالأوراق المالية ووفقاً لتعليمات التداول بالنسبة للأشخاص العرب والأجنبي في السوق.
3. الوكالات العامة والخاصة (من شخص سوري الجنسية إلى شخص أجنبي الجنسية):
لا تقبل هذه الوكالات في السوق للتداول بالأوراق المالية إلا في حالات استثنائية يعود تقديرها لإدارة السوق.
4. بالنسبة للوكالات الخاصة أو الوكالات المنظمة خارج الجمهورية العربية السورية يشترط في الوكالة ذكر الإجراء الذي سيتم استخدام الوكالة من أجله بما يخول الوكيل اجراء التصرف المطلوب بوضوح ودون لبس.
5. تقبل الوكالات الخاصة أو الوكالات المنظمة خارج الجمهورية العربية السورية المتعلقة بالقيام بعملية شراء أو بيع عدد معين من الأوراق المالية المدرجة العائدة لشركة معينة أو عدة شركات و يترتب على الوسيط عدم تجاوز التفويضات المذكورة في الوكالة وتقع كامل المسؤولية على شركة الخدمات والوساطة المالية المعنية في حال تجاوز الوكيل التفويضات المذكورة بالوكالة.
6. يترتب على شركات الخدمات والوساطة المالية التأكد من صحة الوكالات وتصديقها أصولاً (يجب أن تكون مصدقة خلال شهر).
7. اذا تجاوزت الوكالة المقدمة المدة المشار إليها أعلاه يجب أن يتم المصادقة عليها بتاريخ جديد من قبل الجهة التي أصدرتها.

8. في حال تقديم أية وكالة عامة أو خاصة منظمة خارج مدينة دمشق، يجب أن تكون مصدقة بالإضافة إلى تصديق الكاتب بالعدل بتصديق المحامي العام أو النيابة العامة.
9. إذا كانت الوكالة صادرة من خارج الجمهورية العربية السورية وجب تصديقها من الجهات التالية:
- السلطات المختصة في البلد الذي نظمت فيه الوكالة بما في ذلك وزارة خارجية ذلك البلد.
 - سفارة البلد في الجمهورية العربية السورية.
 - وزارة الخارجية السورية.
 - وزارة العدل السورية.
- إذا كانت الوكالة صادرة من خارج الجمهورية العربية السورية وبلغت غير اللغة العربية يجب مصادقتها من الجهات الواردة أعلاه وترجمتها من قبل مترجم قانوني معتمد ومصادقتها من أحد كتاب العدل داخل الجمهورية العربية السورية.

المدير التنفيذي
الدكتور مأمون حمدان

